الجزي

وعدم ضعف التأنيث وقوته اذ الحقيقة والمعاوضة سيان في الحالتين وللمسمى اي المذكر

سمي بالمعنوي لو كان تأنيثه اي ذلك المعنوي اصليا بان لم يحتج الى تاويل بجزء لازم

والا فمنصرف بكل حال الكل مكسر بجزء او كان تأنيثه بتاويل بجماعة ولا يلزم

طراز تاويله بالجمع وهذا القيد زائد على الكافية ولا بد منه لئلا يلزم منع نحو كلاب اذا سمي

به فذكر شرطه اي شرط تأنيثه اسمه في منع الصرف او على الاستخدام ولا يجوز ان يراد

بالموصول المعنوي لخلوه عن اشعار بذكره المسمى الآن بحيث يجب تأنيث العامل ضمير المذكر

ولم يسبق له ذكر بوجه الزيادة على ثلاثة احرف لتقوية ضعف التأنيث في فلا

يقويه الا الاتمام مقامه بالذات وما بقي حال التسمية المذكر بالمؤنث المعنوي كان حطمة

ظلمان لخاطر لمو في حال العكس فكان زائدا على الكافية ولو سميت مراة بغائب العقوبة والمسخة

والخطاب بغير مناسب له يحتاج الى تقدير ولو قال ههنا والمسماة او فيما سبق ولو

سمي به لكان احسن بمذكر اي بلفظ مذكر مثل جعفر وحسن وزيد منع وذلك المذكر القرن

حال كونه مطلقا عن قيد الزيادة او غيرها مطلقا ومنع ما على الثلاثي الساكن الاوسط

اتفاقا ومنعه مذهب المحققين كسيبويه وخليل ووجه دفع اللبس فتقوية اعتبار التأنيث

بهذه الضميمة فوجب المنع بخلاف نحو هند فهي باقية على الضعف اذ لا يقوى لفظيا ولا

معنويا والعجمة وهي كون الكلمة غير عربية في الاصل وشرطها في منع الصرف العلمية اي كونه علما

ف

في اول استعمالها اي استعمالها او على الاستخدام سواء كان علما في العجم ايضا كابرهيم او اسم جنس

كقالون فانه في العجم بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع رح فظهر الخلل في عبارة

الكافية وما وجه بعض التعميم الحقيقي والحكمي فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعموم المجاز والا

ان يقال اراد العلمية في هذا الاشتراط بيان العجمة بحالها وظهورها بعدم تصرف العرب

بادخال لام التعريف والاضافة والتعريب والتغيير فيكون كالكلمة العربية فيضعف

العجمة فلا يؤثر فهذه العلمية بعينها موجودة في نحو قالون ضلمي بنحو ابراهيم ولا كهذا وي

لكن الشرط فيها ظهور العلمية للكل وفي وجوده ههنا خفاء لا يخفى والزيادة اي زيادة

حروفها على ثلاثة احرف او تحرك الاوسط كشتر ولشتر فنوح منصرف على ان

ههنا ثلاثة مذاهب في حال العجمة كالتأنيث المعنوي بدليل اعتبارها في ماه وجور فيجوز ابو حيان

كهند فهذا للزمخشري ووجه بعضه بان التأنيث امر حقيقي وله علامة يظهر في بعض التصرفات

والعجمة امر اصطلاحي لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التأنيث في نحو هند اعتبار العجمة

في نحو نوح واعتبارها في نحو ماه للتقوية لا لاستقلال السببية وان لم يسبق قط منع صرف

نحو نوح بخلاف هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة اصلا بخلاف التأنيث

لان اعتباره في التأنيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام الالف فيتقوى بوجود التأنيث في الجملة

وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها شيء فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان

Copyright © King Saud University